

Distr. General
14 December 2011

Arabic
Original: English



الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

نتائج استعراض احتياجات المكاتب الإقليمية وإمكاناتها

موجز

دعت الجمعية العامة، بقرارها ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز القدرات البشرية والمالية والبرنامجية لجميع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وطلب مجلس الإدارة، بالفقرة ٢١ من مقرره ٩/٢٦، إلى المدير التنفيذي أن يستعرض، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، احتياجات هذه المكاتب وإمكاناتها في مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية والمحافظة على الوجود الاستراتيجي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقديم نتائج ذلك الاستعراض إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة للنظر فيها. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

معلومات أساسية

١ - اتخذت هيئات حكومية دولية شتى، من قبيل الجمعية العامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبعض المؤتمرات الحكومية الدولية الرئيسية، قرارات توفر توجيهها في مجال السياسة العامة للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل هذه المقررات ما يلي:

(أ) جدول أعمال القرن ٢١، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الذي تنص الفقرة ٣٨-٢٣ منه على أن "المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي تعزيزها بدون إضعاف مقره في نيروبي"؛

(ب) خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، التي تذكر الفقرة ١٥٨ منها أنه "ينبغي السعي بفعالية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، عن طريق اللجان الإقليمية وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية". وتذكر الفقرة ١٥٩ أنه "ينبغي تحسين التنسيق والتعاون الأقاليمي بشأن التنمية المستدامة فيما بين اللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يشمل ذلك، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم لوضع استراتيجيات وخطط عمل إقليمية متفق عليها للتنمية المستدامة، تعكس الأولويات الوطنية والإقليمية، وتحسين تلك الاستراتيجيات والخطط وتنفيذها"؛

(ج) قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي دعت به الجمعية العامة إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز القدرات البشرية والمالية والبرنامجية لجميع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(د) مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

- '١' ٢٨/١٧: برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيز المكاتب الإقليمية؛
- '٢' ١/١٨: دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأولوياته، وتحديد الفقرة الفرعية '١' من الفقرة ٢، بشأن وضع برامج إقليمية من أجل البيئة؛
- '٣' ٣٨/١٨: التمثيل الإقليمي؛
- '٤' ٣٩/١٨: البرامج الإقليمية؛
- '٥' ٣١/١٩: تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- '٦' ٣٩/٢٠: عمل المكاتب الإقليمية والتدابير المقترحة لتعزيز الأقاليم واللامركزية؛
- '٧' ٨/٢٢: زيادة تحسين الوقاية من حالات الطوارئ البيئية والتأهب لها وتقييمها والاستجابة لها والتخفيف من آثارها، وتحديد الفقرة ١٤ منه، التي حث بها

مجلس الإدارة المدير التنفيذي على اتخاذ خطوات لدعم المكاتب الإقليمية حسب الاقتضاء في وضع وتنفيذ برامج لبناء القدرات تساعد في الترويج لترتيبات إقليمية للتعامل مع حالات الطوارئ البيئية؛

‘٨’ ٢١/٢٢: التنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

‘٩’ ١/٢٤: تنفيذ المقرر د.١ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية، وتحديدًا الفقرة ٥ من الجزء الثاني منه، التي طلب بها مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل المساهمة في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

٢ - وتوجد حالياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ستة مكاتب إقليمية:

(أ) المكتب الإقليمي لأفريقيا، الكائن في نيروبي، والذي يوجد له أيضاً مكتبان منتسبان إليه: أحدهما في أديس أبابا، للاتصال مع الاتحاد الأفريقي، واللجنة الإقليمية لأفريقيا، وحكومة إثيوبيا؛ والآخر في بريتوريا، للاتصال مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا؛

(ب) المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، الكائن في بانكوك، والذي يوجد مكتب قطري منتسب إليه في بيجين؛

(ج) المكتب الإقليمي لأوروبا، الكائن في جنيف، والذي يوجد مكتب منتسب إليه في بروكسل للاتصال مع الاتحاد الأوروبي، ومكتب قطري منتسب إليه في موسكو. وتوجد في فيينا الأمانة المؤقتة للاتفاقية الإطارية لحماية منطقة الكارابات وتنميتها تنمية مستدامة، وهي أمانة يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتتصل مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي توجد مقرها هناك؛

(د) المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية، الكائن في واشنطن العاصمة؛

(هـ) المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الكائن في بنما سيتي، والذي يوجد مكتبان قطريان منتسبان إليه في برازيليا ومكسيكو سيتي؛

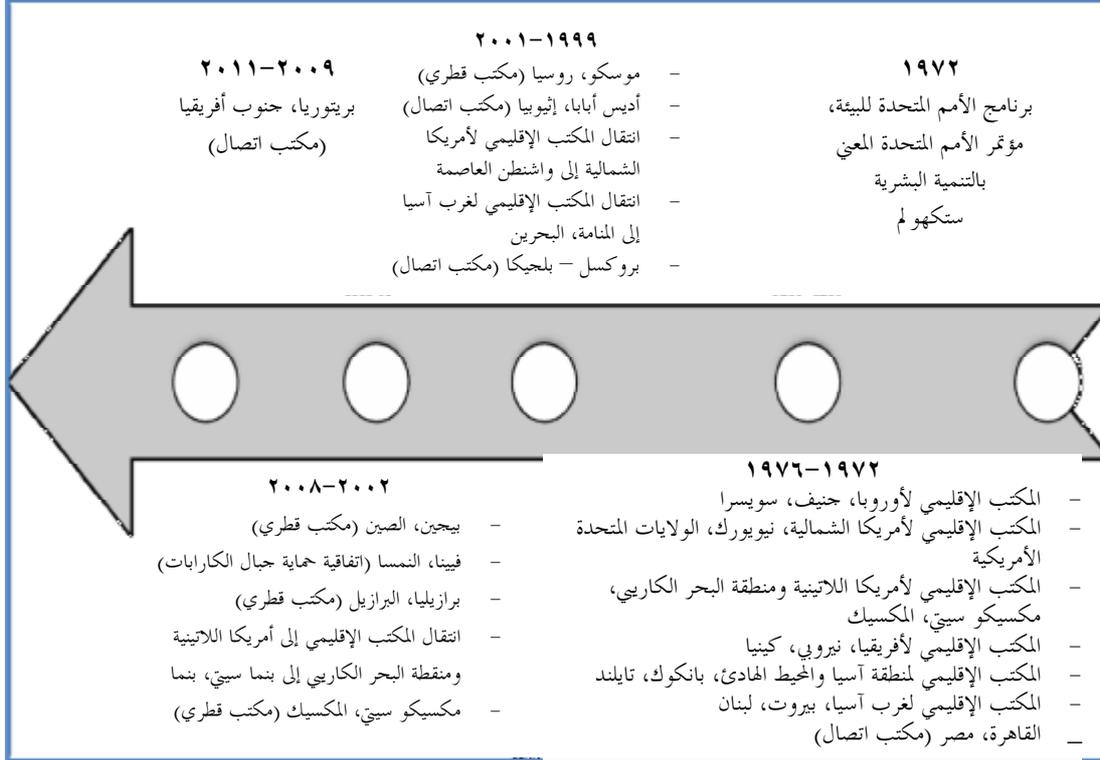
(و) المكتب الإقليمي لغرب آسيا، الكائن في المنامة، والذي يوجد مكتب منتسب إليه في القاهرة للاتصال مع جامعة الدول العربية.

٣ - وعلاوة على ذلك، يتصل مكتب نيويورك بمقر الأمم المتحدة وبالوكالات التي توجد مقرها في نيويورك، ويسر الاتصال مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ويشارك في مختلف عمليات الأمم المتحدة (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنتين الرفيعتين المعنيتين بالبرامج والإدارة)، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤ - ويبيّن الشكل الأول المعالم البارزة المختلفة من حيث إنشاء وتنقلات المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكاتب القطرية المرتبطة بها.

الشكل الأول

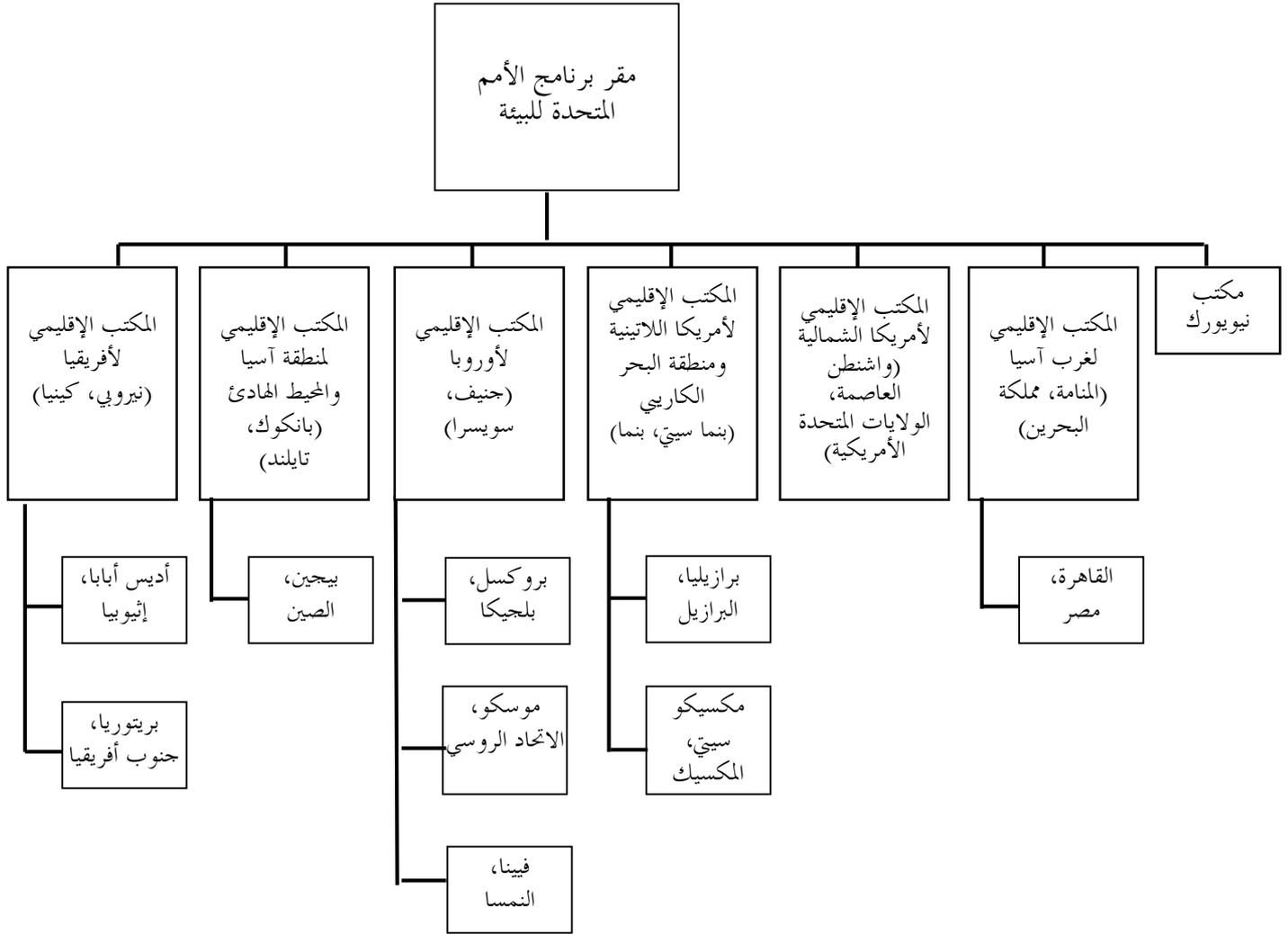
المعالم البارزة فيما يتعلق بإنشاء وتنقلات المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية المرتبطة بها



٥ - ويبين الشكل الثاني التنظيم الحالي للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية المرتبطة بها. ولا يشمل هذا التقرير مكاتب مشاريع شتى موجودة في بلدان من قبيل أفغانستان وهاتي والسودان وذلك بالنظر إلى أنها إما ليست منتسبة إلى المكاتب الإقليمية أو لا تقدم تقاريرها إليها.

الشكل الثاني

التنظيم الحالي للمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية المرتبطة بها



٦ - وقد وافق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمقره ٩/٢٦، على برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي الفقرة ٢١ من ذلك المقرر طلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يستعرض احتياجات المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإمكاناتها في مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية والمحافظة على الوجود الاستراتيجي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأن يقدم نتائج ذلك الاستعراض إلى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة للنظر فيها.

٧ - واستجابة لذلك الطلب أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكليفاً بإعداد هذا التقرير استناداً إلى مقابلات شاملة مع أكثر من ٤٠ من كبار مديري البرنامج، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج والمراكز المتعاونة معه؛ وإجراء استعراض من قبل استشاري مستقل؛ وإجراء مشاورات مع لجنة الممثلين الدائمين من أجل جمع آراء الدول الأعضاء في البرنامج؛ وإجراء استعراض

أساسي لوثائق الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإجراء استعراض للموارد المالية والبشرية الحالية، بما في ذلك الهياكل التنظيمية.

٨ - ويستند التحليل الوارد هنا إلى بيانات من ثلاث فترات سنتين (٢٠٠٦-٢٠٠٧، و٢٠٠٨-٢٠٠٩، و٢٠١٠-٢٠١١). فهذه العينة تُظهر وتتيح إجراء دراسة متسقة لتطور المكاتب الإقليمية في أعقاب اعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ في شباط/فبراير ٢٠٠٨، والسياسة العامة للوجود الاستراتيجي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وبرنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وللفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، على الترتيب.

٩ - ويقدم الفصل الأول وصفاً موجزاً للسياق الذي تعمل فيه المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا سيما تطورها في سياق السياسة العامة للوجود الاستراتيجي والاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويقدم الفصل الثاني أمثلة محددة للتقدم الذي أحرزه البرنامج عن طريق المكاتب الإقليمية. أما الفصل الثالث فهو يصف تطور المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال والمكاتب القطرية المرتبطة بها من حيث الموارد المالية والبشرية. ويصف الفصل الرابع الاحتياجات الحالية للمكاتب الإقليمية وإمكاناتها، ويقترح الفصل الخامس طريقاً للمضي قدماً.

أولاً - اتجاه المكاتب الإقليمية

١٠ - أذن مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الاستثنائية العاشرة، للمدير التنفيذي بأن يستخدم الاستراتيجية المتوسطة الأجل في صياغة الأطر الاستراتيجية وبرامج العمل والميزانيات للفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ وكوسيلة لتشجيع التنسيق فيما بين شعب البرنامج.

١١ - وقد كان وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيدين الإقليمي والقطري موضوعاً أساسياً للنقاش في تطبيق الاستراتيجية، لا سيما القضايا الأساسية الثلاثة التالية:

(أ) ما هو دور ووظيفة وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المناطق الإقليمية بالنسبة إلى المقر؟

(ب) ما هي علاقة المسؤولية بين الموظفين في جميع مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة؟

(ج) أين سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجوده في مواقع استراتيجية مختارة، وكيف سيحقق ذلك ومتى؟

١٢ - وقد وُفق على السياسة العامة للوجود الاستراتيجي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للإجابة عن تلك التساؤلات الأساسية ولتوفير آلية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية المتوسطة الأجل اعتباراً من سنة ٢٠١٠. وتذكر السياسة العامة أن "تحوّل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو نموذج للوجود الاستراتيجي سيوجهه هدف تنفيذ برنامج عمل موحد على نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بطريقة متسقة ومنسقة ومتكاملة من جانب جميع مكونات الأمانة العامة، على أكفأ نحو وبأقصى قدر من فعالية التكلفة". وكانت المبادئ التالية تشكل أساس عملية التحوّل:

(أ) تعزيز الاختصاص والخبرة المواضيعية العالمية، بما في ذلك الخبرة العلمية، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق شعبه؛

(ب) تعزيز القدرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك عن طريق وجود مادي معزز على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

(ج) عرض صورة إقليمية وقطرية موحدة ومتسقة "ككيان موحد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة"، وليس كمجموعة من الشعب والمكاتب؛

(د) كفاءة وضع وتنفيذ المبادرات والأنشطة، العالمية والإقليمية على حد سواء، في المناطق الإقليمية نتيجة لتنسيق وتشاور وثيقين بين الشعب والمكاتب الإقليمية.

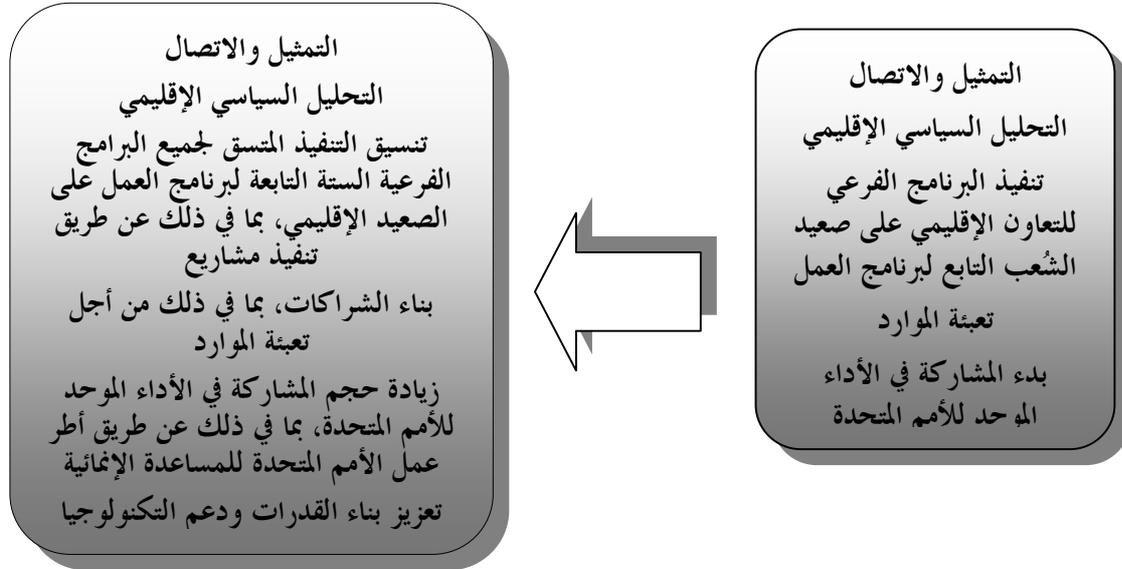
١٣ - وتبين السياسة العامة للوجود الاستراتيجي الأهداف والمبادئ التوجيهية للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومكاتب الاتصال للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ وآليات التنفيذ؛ والقضايا الأساسية التي تلزم معالجتها. ويوجز الشكل الثالث الكيفية التي تطورت بها وظائف المكاتب الإقليمية قبل اعتماد تلك السياسة وبعده.

الشكل الثالث

تطور وظائف المكاتب الإقليمية قبل اعتماد السياسة العامة للوجود الاستراتيجي وبعده

بعد اعتماد السياسة العامة

قبل اعتماد السياسة العامة



١٤ - ولقد حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً، بعد انقضاء ما يتجاوز قليلاً ثلاث سنوات على اعتماد السياسة العامة للوجود الاستراتيجي، تقدماً تدريجياً إلا أنه تقدّم كبير فيما يتعلق بعدة من هذه المبادئ وأصبح قدر كبير من الأدوار والوظائف المعززة التي تحددها تلك السياسة العامة حقيقة واقعة.

١٥ - والأبرز في هذا الصدد هو تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المساهمة في تنفيذ برنامج العمل بفعالية على الصعيد الإقليمي تعزيزاً كبيراً، كما يتبين من النمو الاستراتيجي للموارد المالية والبشرية في المكاتب الإقليمية. فهذه المكاتب، التي أصبحت الآن مجهزة على نحو أفضل بموظفين إضافيين تتوافر لديهم خبرة مواضيعية محددة ورفيعة المستوى، تؤدي دوراً متزايد الأهمية كوسطاء لأنشطة البرنامج

على الصعيدين الإقليمي والقطري. وهي فعالة في إدماج الاحتياجات والأولويات الوطنية ضمن عملية تنفيذ برنامج العمل.

١٦ - وقد حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في حدود الموارد المتاحة له، قفزات في بناء نهج "كيان موحد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" على الصعيدين الإقليمي والوطني وكذلك في تنسيق ودعم التنفيذ المتسق للبرامج الفرعية الستة التابعة لبرنامج العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع إدراكه أن المجال متسع أمامه للتحسين فيما يتعلق بالتجانس والاتصال بين أجزاء المنظمة، لا سيما بين الشعب الفنية والمكاتب الإقليمية. وتوجد أمثلة ناجحة شتى لمبادرات وأنشطة إقليمية، في مجالات تنسيق المشاريع ودعمها، وتنسيق التواصل الشبكي الإقليمي، وعقد الاجتماعات والقيام بمسؤوليات الأمانة، والعمل كجهة تنسيق إقليمية للكثير من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٧ - وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة من السياسة العامة للوجود الاستراتيجي منطلقاً لزيادة بناء قدرته على الصعيد الإقليمي وفي بلدان مختارة، وذلك ليكون أكثر استجابة للاحتياجات القطرية، على النحو المنصوص عليه في خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وجرى، ضمن جملة أمور أخرى، تعديل علاقات المسؤولية، وجرى تعديل الوجود المادي في المناطق الإقليمية ليعكس القصد الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٨ - وتشمل الإنجازات الأساسية للمكاتب الإقليمية تيسير تنفيذ برنامج العمل وعقد منتديات إقليمية ودون إقليمية. وأصبحت، بين جملة أمور أخرى، لدى المكاتب الإقليمية خبرة متينة في تيسير الصلات بين العلم والسياسة العامة، ودعم وضع وتنفيذ اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، وتقديم المشورة بشأن السياسة العامة وبرامج المساعدة الإقليمية، وبناء شبكات على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعلاوة على ذلك، لدى تلك المكاتب خبرة تقنية متفقا مرتبطة بالبرامج الفرعية التابعة لبرنامج العمل.

ثانياً - النتائج التي تحققت عن طريق تعزيز المكاتب الإقليمية

١٩ - يقدم هذا الفصل أمثلة موجزة لآثار عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق المكاتب الإقليمية، تركز بصفة رئيسية على الأنشطة التي كان فيها للمكاتب الإقليمية دور قيادي في الإسهام في تحقيق إنجاز أكبر. وكثرة من الأمثلة تشير، بذلك، إلى الدور الذي قامت به المكاتب الإقليمية في الجهود العامة التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ برنامج العمل. وليس المقصود بها أن تكون بمثابة قائمة شاملة للإنجازات تصف كل نشاط في كل مكتب إقليمي، وهي ليست وصفاً للأثر العام لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ألف - "كيان موحد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" في سياق "الأداء الموحد"

٢٠ - إن تسريع وتيرة عمليات التكامل والتعاون الإقليميين حفز منظومة الأمم المتحدة على السعي إلى زيادة التشديد على المشاركة المتسقة على الصعيدين الإقليمي والوطني عن طريق آليات التنسيق الإقليمية، والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (أفرقة المديرين الإقليميين سابقاً) وغيرها من الآليات. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ككيان من كيانات الأمم المتحدة ليس له عادة وجود مادي على

الصعيد القطري، تمثله المكاتب الإقليمية إزاء الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المناطق الإقليمية والبلدان.

٢١ - وقد تحقق نهج "كيان موحد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" بإدماج جميع البرامج الفرعية التابعة لبرنامج العمل ضمن المكاتب الإقليمية عن طريق الموظفين المنتدبين وكذلك عن طريق الموظفين الأساسيين العاملين في المكاتب الإقليمية. وقد أدى هذا إلى تحسُّن كبير في الطريقة التي يقدم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه للبلدان على نحو متسق باعتباره "كياناً موحداً" ضمن سياق مبادرة "أداء الأمم المتحدة الموحد".

٢٢ - واستناداً إلى نهج "كيان موحد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" ساهم البرنامج في "الأداء الموحد" على الصعيد القطري بطرائق متعددة، بما في ذلك عن طريق المشاركة الاستراتيجية والمنتقاة في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، وعن طريق الاتصال مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومع آلياتها الإقليمية. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى الآن، عن طريق وجوده الإقليمي، أنواعاً شتى من المساهمات في العمليات الإطارية في ٧٨ بلداً: فقد تم توقيع اتفاقات إطارية مع ٤٨ بلداً ويجري التفاوض على اتفاقات مع ٣٠ بلداً آخر. فعلى سبيل المثال، في جمهورية مولدوفا، ساهم المكتب الإقليمي لأوروبا بتحليل للأولويات القطرية فيما يتعلق بالاستدامة البيئية وساعد في صياغة نواتج تتعلق بالمناخ والبيئة.

٢٣ - وإحدى أئمن مساهمات البرنامج في صياغة الأطر هي إعداد موجزات بيئية وطنية. فهذه الموجزات، التي صيغت استناداً إلى منهجيات توقعات البيئة العالمية، زوّدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية في ١٨ بلداً بتحليلات بالغة الأهمية للحالة البيئية كانت جوهرية في تعميم البيئة ضمن عمليات برجة الأطر. ويجري حالياً إعداد تسعة موجزات إضافية.

٢٤ - وتأخذ مساهمة أخرى من البرنامج شكل مشاريع وبرامج مشتركة يُضطلع بها مع وكالات أخرى للأمم المتحدة. وجدير بالذكر على وجه الخصوص في هذا الصدد مبادرة الفقر والبيئة، التي يجري تنفيذها في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الأمثلة الأخرى الجهود المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن برنامج جدول أعمال مرفق البيئة العالمية للمنطقة القطبية الشمالية لعام ٢٠٢٠، وتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن برنامج الأمم المتحدة التعاوني المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، أو مبادرة البيئة والأمن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومركز البيئة الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية.

٢٥ - وتشمل أمثلة محددة أخرى للنتائج ما يلي:

(أ) العمل في ألبانيا، حيث ينسق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ركيزة البيئة كجزء من مبادرة "الأداء الموحد للأمم المتحدة"؛

- (ب) العمل في الرأس الأخضر، حيث أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً وطنياً لمدى القابلية للتأثر بتغير المناخ وذلك كجزء من برنامج الأمم المتحدة المشترك؛
- (ج) العمل في جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة تتعلق بتغيير المناخ وإنفاذ القانون في إطار صندوق تنزانيا للأداء الموحد للأمم المتحدة؛
- (د) العمل في أوزباكستان، حيث يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع شركائه في مبادرة البيئة والأمن، المساعدة التقنية والدعم في مجال السياسة العامة وبناء القدرات للحد من آثار الكوارث وإدارة نفايات التعدين والنفايات المشعة العابرة للحدود في إطار العملية القطرية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- (هـ) تقديم الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم الاستدامة البيئية وتغيير المناخ في جيبوتي وغامبيا وغانا وغينيا ومصر وموزامبيق.

باء - الاستجابة للاحتياجات والأولويات الإقليمية والوطنية

- ٢٦ - تشمل التوجيهات الرئيسية في مجال السياسة العامة الإنمائية الدولية ذات الأهمية الكبيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، والأهداف الإنمائية للألفية. وقد اعتمد مجلس الإدارة في شباط/فبراير ٢٠٠٥ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات كإطار متفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي لتعزيز قدرة الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المعالجة المتسقة لاحتياجاتها وأولوياتها والتزاماتها في ميدان البيئة. وقد مثلت الخطة إشارة واضحة من الحكومات إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يصبح أكثر استجابة للاحتياجات القطرية بزيادة حجم تقديم الدعم في المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية؛ وإقامة شراكات يسهل التنفيذ على أرض الواقع؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي. وقد زاد من تعزيز ذلك الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامجاً العمل المرتبطان بها.
- ٢٧ - وقد أخذت المكاتب الإقليمية تقوم بدور متزايد الأهمية في التوفيق بين القصد من مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونطاقها والاحتياجات والأولويات الإقليمية والقطرية. وهذا التركيز على الاحتياجات الإقليمية والقطرية، والولاية المقررة والميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره السلطة العالمية المعنية بوضع السياسة العامة المستندة إلى العلم، هي أمور يتوقف كل منها على الآخر.
- ٢٨ - ويستجيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتياجات القطرية ليس فحسب في بيئة التنمية بل أيضاً عن طريق التشاور والوظائف الاستشارية مع البلدان الصناعية. وتقوم المكاتب الإقليمية الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بدور أساسي في هذا الصدد.
- ٢٩ - ويجب أيضاً النظر إلى هيكل المكاتب الإقليمية في سياق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية، والتجانس، والترابط، والنتائج، والخضوع للمساءلة المتبادلة (٢٠٠٥)، وبرنامج أكرال للعمل (٢٠٠٨)، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ (٢٠٠١)، وبرنامج العمل

لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (٢٠١١)، وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال (٢٠١١)، التي تشجع زيادة التنفيذ القطري والوطني لسد ثغرات التنفيذ.

٣٠ - وقد أعادت الوثيقة الختامية للمنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تأكيد مبادئ أولويات ملكية التنمية من جانب البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات الإنمائية الشاملة للجميع، والشفافية والمساءلة المتبادلة، وهي المبادئ التي ستوجه عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وفي هذا الإطار تشمل المجالات التي قام فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور أساسي، عن طريق مكاتبه الإقليمية في كثير من الأحيان، تقديم معلومات موضوعية وموثقة مستندة إلى العلم، وتقديم مشورة الخبراء إلى البلدان وإلى المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد ساعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق هذا الدعم، في تنسيق وتحقيق توافق في الآراء بشأن السياسة العامة؛ وإدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية العابرة للحدود، من قبيل المياه والغابات؛ وفي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كآلية أساسية ترمي إلى تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ مبادرات بناء القدرات ودعم التكنولوجيا.

٣١ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بدور الداعي إلى عقد اجتماعات وبأدوار استشارية وإعلامية في الاستجابة للاحتياجات القطرية، مثلاً عن طريق عمل المكتب الإقليمي لأفريقيا مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه.

٣٢ - ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرفق البيئة العالمية هو مكون آخر من مكونات عمل البرنامج الذي يُزيد من الاستجابة للاحتياجات القطرية، لا سيما عن طريق تنسيق مديري مهام البرنامج في المكاتب الإقليمية. وقد عزز أولئك المديرون الخبرة المتعلقة بإدارة المشاريع في المكاتب الإقليمية ويعملون كحلقة اتصال ثمينة مع الأنشطة البيئية المضطلع بها على الصعيد القطري. وهذا الدور يمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً من العمل مع وكالات أخرى لمرفق البيئة العالمية بشأن مشاريع المرفق المشتركة، ومن العمل مع البلدان لبرمجة موارد المرفق على الصعيد الوطني. ويتكون أكثر من ٦٥ في المائة من حافظة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية من مشاريع قطرية منفردة أو متعددة (في أكثر من ١٥٠ بلداً)، تشدد تشديداً كبيراً على المساعدة التقنية وبناء القدرات على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

٣٣ - وتشمل أمثلة أخرى لاستجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيدين القطري والإقليمي ما يلي:

(أ) في العراق، حيث دعم المكتب الإقليمي لغرب آسيا وزارة البيئة في استعداداتها للتوقيع والتصديق على عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف؛

(ب) تعزيز إدماج مبادرة الفقر والبيئة للشواغل المتعلقة بالفقر والبيئة وتغيّر المناخ ضمن عمليات وضع السياسة العامة والتخطيط على الصعيدين الوطني ودون الوطني في ستة بلدان بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تحققت نتائج في بنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال؛

(ج) تعاون المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشعبة تنفيذ السياسة العامة البيئية في إقامة شبكة إقليمية من الخبراء بشأن هجرة الحيتان وذلك لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات من أجل تحسين تدابير حماية الحيتان. ويبين هذا المثال أيضاً إمكانية أن تتكون المشاريع الإقليمية من أنشطة في أكثر من منطقة إقليمية واحدة؛

(د) تنظيم مناقشات مائدة مستديرة بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جميع المناطق الإقليمية.

جيم - تعزيز الشراكات الاستراتيجية

٣٤ - لقد كان التزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمعالجة القضايا البيئية عن طريق الشراكات فعالاً في نجاحه. فالبرنامج، باستفادته من المعارف والخبرة الموجودة لدى الأوساط العلمية، أبقى العالم على علم بالقضايا البيئية الناشئة. وساعد، بعمله مع الحكومات، على تشكيل جداول الأعمال المتعلقة بالسياسة العامة البيئية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وساعد أيضاً في تنمية قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها البيئية، بما في ذلك اكتسابها إمكانية الحصول على أموال ودعم تقني للوفاء بالتزاماتها. بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عن طريق مرفق البيئة العالمية. وساعد البرنامج، بإقامته تحالفات وبوضعه مشاريع لمرفق البيئة العالمية مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة من غير الدول، على زيادة بروز القضايا البيئية ويسر اعتماد نهج جديدة ومبتكرة للتصدي للتحديات البيئية على نحو متكامل. وشجع البرنامج، بعمله مع قطاع الأعمال ومع القطاع الخاص، الشركات على تحمّل قدر أكبر من المسؤولية عن أثرها البيئي وعن الأثر البيئي للشركاء الذين تتعامل معهم.

٣٥ - وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني تُشرك المكاتب الإقليمية شركاء شتى تحقيقاً لأغراض متعددة تماشياً مع السياسة العامة والإجراءات المنقحة لشراكات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). ويضم الشركاء الرئيسيون حالياً منظمات إقليمية ودون إقليمية متعددة الأطراف، وشركاء قطريين على الصعيد الثنائي، ومجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة رئيسيين والمجتمع المدني، ومنظمات أخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن الأمثلة الجيدة للعمل مع تلك الأمانات برامج المساعدة الإقليمية في مجال الامتثال المتعلقة ببروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون، وعمل جهات التنسيق المعنية بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والموجودة في المكاتب الإقليمية في تعزيز تنفيذ الاتفاقات على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني وفي العمل على إيجاد وجهات نظر متآزرة فيما بينها.

٣٦ - وتحسّن أيضاً العمل مع المجموعات الرئيسية عن طريق إجراء مشاورات إقليمية سنوية مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

٣٧ - وفيما يتعلق بأنشطة التشارك الجيدة تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) جرى توسيع نطاق اجتماعات التشاور مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المناطق الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تشارك المكتب الإقليمي لأوروبا مع "مجموعة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك" لعقد اجتماع تشاور إقليمي في بون، ألمانيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

شارك فيه ١٠٠ ممثل عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين من ٥٠ بلداً من أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ويقدم بيان النتائج الختامي، الذي يُعتبر أيضاً مساهمة في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة، التي تعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢، توصيات فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، والإدارة البيئية الدولية، والتنفيذ الدولي لمبدأ ريو رقم ١٠، بين جملة أمور أخرى. وتضمنت أيضاً المشاورات مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين مزيداً من التركيز على المجالات المواضيعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) ضم المؤتمر الدولي الخامس للأنقاض البحرية، الذي اشتركت الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة الأمريكية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية وشعبة تنفيذ السياسة العامة البيئية) في تنظيمه في آذار/مارس ٢٠١١، أكثر من ٤٠٠ من علماء الأنقاض البحرية، وممثلي الحكومات والصناعة، والفنانين، ودعاة حماية المحيطات من مختلف أنحاء العالم وذلك لمعالجة التحدي المتزايد باستمرار المتمثل في الأنقاض البحرية وتزايد كميات القمامة في بحار العالم ومحيطاته.

ثالثاً - الموارد البشرية والمالية للمكاتب الإقليمية

٣٨ - تدلل على تعزيز الوجود الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة زيادة الموارد البشرية الإقليمية العامة بنسبة قدرها ٣٢ في المائة بين فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠١٠-٢٠١١. ومن بين أسباب أخرى لهذه الزيادة انتداب شعب متعددة موظفين منها للعمل في المكاتب الإقليمية لدعم التنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل في مجالات من قبيل التقييم والإنذار المبكر، والإدارة البيئية، وكفاءة الموارد، وتغيّر المناخ. وكما هو مبين في الجدول ١ يوجد لدى المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الإقليمي لأفريقيا أكبر عدد من الموظفين لكل فترة سنتين متتالية، نتيجة بصفة رئيسية لعدد البلدان التي تغطيها هذه المكاتب وعبء عملها البرنامجي. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ كان ما مجموعه ٢٥٩ موظفاً (يمثلون نسبة تبلغ زهاء ٢٠ في المائة من موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة) يعملون في المكاتب الإقليمية وفي مكتب نيويورك.

الجدول ١

الموارد البشرية في المكاتب الإقليمية

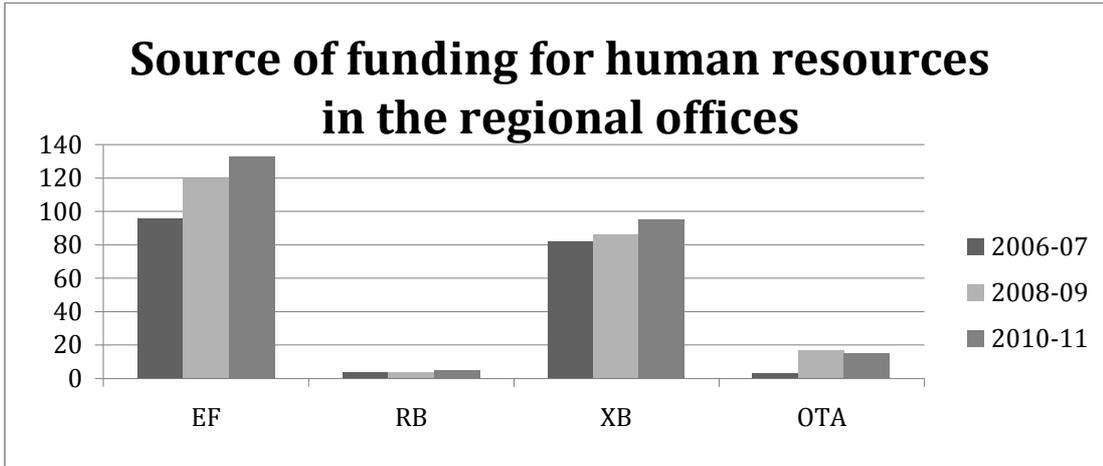
| الزيادة | المجموع | نيويورك | غرب آسيا | أمريكا الشمالية | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | أوروبا | منطقة آسيا والمحيط الهادئ | أفريقيا | |
|---------|---------|---------|----------|-----------------|--|--------|---------------------------|---------|-----------|
| - | ١٩٧ | ١٢ | ٢٥ | ١٦ | ٣٠ | ٣٠ | ٥٣ | ٣١ | ٢٠٠٧-٢٠٠٦ |
| +٢٢% | ٢٤٠ | ١٢ | ٢٦ | ١٩ | ٤٢ | ٣٨ | ٦٤ | ٣٩ | ٢٠٠٩-٢٠٠٨ |
| +٨% | ٢٥٩ | ١١ | ٢٥ | ١٨ | ٥١ | ٤١ | ٦٢ | ٥١ | ٢٠١١-٢٠١٠ |

٣٩ - والزيادة في عدد الموظفين في المكتب الإقليمي لأفريقيا ناشئة عن التنقلات التالية: انتقال مبادرة الفقر والبيئة الإقليمية (أفريقيا) من شعبة التعاون الإقليمي إلى المكتب؛ وانتقال المشروع المعني بتغير المناخ والتنمية (إنقاذ البيانات المتعلقة بتغير المناخ) - التكيّف بالحد من القابلية للتأثر من شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد إلى المكتب؛ وحدثت زيادة في عدد الموظفين المنتدبين من الشعب للعمل في المكاتب الإقليمية. وتضم أعداد الموظفين فيما يتعلق بالمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ موظفي هيئة التنسيق المعنية ببحار شرق آسيا والموظفين الإقليميين لاتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة. وتضم أعداد الموظفين فيما يتعلق بالمكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية موظفي أمانة الفريق الاستشاري العلمي والتقني لمرفق البيئة العالمية. والزيادة في عدد الموظفين في المكتب الإقليمي لأوروبا ناشئة بصفة رئيسية عن زيادة في وظائف المشاريع الجديدة، في حين أن الزيادة في عدد الموظفين في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية هي نتيجة لانتداب موظفين من الشعب وموظفي المشاريع.

٤٠ - ويبيّن الشكل الرابع أن تمويل الموارد البشرية في المكاتب الإقليمية كان مستمداً في المقام الأول من صندوق البيئة ومن الأموال الخارجة عن الميزانية. وقد أدى كلا مصدري التمويل، في معظم الحالات، إلى زيادة نمو عدد الموظفين على امتداد فترات السنتين الثلاث.

الشكل الرابع

الموارد البشرية في المكاتب الإقليمية حسب مصدر التمويل



EF - صندوق البيئة؛ RB - الميزانية العادية؛ XB - الأموال الخارجة عن الميزانية؛ OTA - حساب الصندوق الاستئماني للنفقات العامة

٤١ - ويبيّن الجدول ٢ فئات تمويل الموظفين الفنيين في المكاتب الإقليمية. ومعظمهم موظفون أساسيون تديرهم شعبة التعاون الإقليمي. ومع أن عدد أولئك الموظفين قد زاد بنسبة قدرها ٣٠ في المائة (من ٥٨ موظفاً إلى ٧٥ موظفاً)، فإن عدد الموظفين الفنيين المنتدبين من الشعبة للعمل في المكاتب الإقليمية قد شهد أكبر زيادة (وقدرها ١,٠٣٠ في المائة) من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أربعة موظفين فنيين منتدبين) إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (٤٥ موظفاً فنياً منتدباً). وزاد عدد موظفي المشاريع الفنيين بنسبة قدرها ٢٠ في المائة خلال الفترة نفسها (من ٣٢ موظفاً إلى ٣٩ موظفاً).

الجدول ٢

الموظفون الفنيون في المكاتب الإقليمية

| موظفو المشاريع (الأساسيون والمتدربون) | الموظفون المتدربون | الموظفون الأساسيون | |
|--|--------------------|--------------------|-----------|
| ٣٢ | ٤ | ٥٨ | ٢٠٠٧-٢٠٠٦ |
| ٢٩ | ٤٩ | ٧١ | ٢٠٠٩-٢٠٠٨ |
| ٣٩ | ٤٥ | ٧٥ | ٢٠١١-٢٠١٠ |

٤٢ - وعلى ضوء الحاجة إلى تحديد أولويات استخدام الموارد نتيجة لقيود الميزانية وأهمية تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٠ بنجاح، تقرر في السياسة العامة للوجود الاستراتيجي أن تخصص أولاً الأموال المخصصة من أجل تعزيز الوجود الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز المكاتب الإقليمية القائمة وقدرتها المواضيعية على تنفيذ برنامج العمل. وبناء على ذلك، خُصص مبلغ غير متكرر قدره ٤ ملايين دولار من صندوق البيئة لتعزيز قدرة المكاتب الإقليمية (بما في ذلك المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال المرتبطة بها) في الفترة ٢٠١١-٢٠١٠.

٤٣ - ويبين الجدولان ٣ و٤ مجموع المخصصات المالية للمكاتب الإقليمية، باستثناء تكاليف الموظفين. ويشير الجدول ٣ إلى أن مخصصات صندوق البيئة زادت بنسبة قدرها ٣٣ في المائة من الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦ إلى الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ وزادت بنسبة قدرها ٤ في المائة من الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ إلى الفترة ٢٠١١-٢٠١٠.

الجدول ٣

مخصصات صندوق البيئة للمكاتب الإقليمية (باستثناء تكاليف الموظفين) (بدولارات الولايات المتحدة)

| النسبة المئوية للتغير | المكتب الإقليمي لأفريقيا | المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ | المكتب الإقليمي لأوروبا | المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربي | نيويورك | المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية | المكتب الإقليمي لغرب آسيا | المجموع | النسبة المئوية للتغير |
|-----------------------------|--------------------------------|---|-------------------------------|--|-----------|---|---------------------------------|------------|-----------------------------|
| - | ١ ٤٠٨ ٤٢١ | ١ ١٦٠ ٣١٥ | ٢ ٧٠٩ ٥٥٧ | ٢ ٤٧٠ ٤٦٠ | ١ ٣٣٩ ٨١٦ | ٧٣٢ ٩٣٦ | ١ ٢٣٢ ٩٦١ | ١١ ٠٥٤ ٤٦٦ | ٢٠٠٧-٢٠٠٦ |
| ٪٣٣ | ١ ٨٢١ ٧٦١ | ٢ ٠٠٦ ٥٦٣ | ٣ ٦٨٨ ٩٤٦ | ٢ ٧٤٧ ٤١٨ | ١ ٨١٢ ١٠٠ | ١ ٠٧٠ ٥٥٥ | ١ ٥١٥ ٢٠٢ | ١٤ ٦٦٢ ٥٤٥ | ٢٠٠٩-٢٠٠٨ |
| ٪٤ | ١ ٦٧٣ ٨٠٥ | ٢ ٤٥٣ ١٠٢ | ٤ ١٣٠ ٨٨٧ | ٢ ٦٣٤ ٣٥٠ | ٢ ١٤١ ٣١٥ | ٨٧٩ ٧١٣ | ١ ٣٨٩ ٤١٧ | ١٥ ٣٠٢ ٥٨٩ | ٢٠١١-٢٠١٠ |

٤٤ - وكما هو مبين في الجدول ٤، زادت المخصصات الخارجة عن الميزانية للمكاتب الإقليمية بنسبة قدرها ٢٢ في المائة من الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦ إلى الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ وزادت بنسبة قدرها ٣٧ في المائة من الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨ إلى الفترة ٢٠١١-٢٠١٠.

الجدول ٤

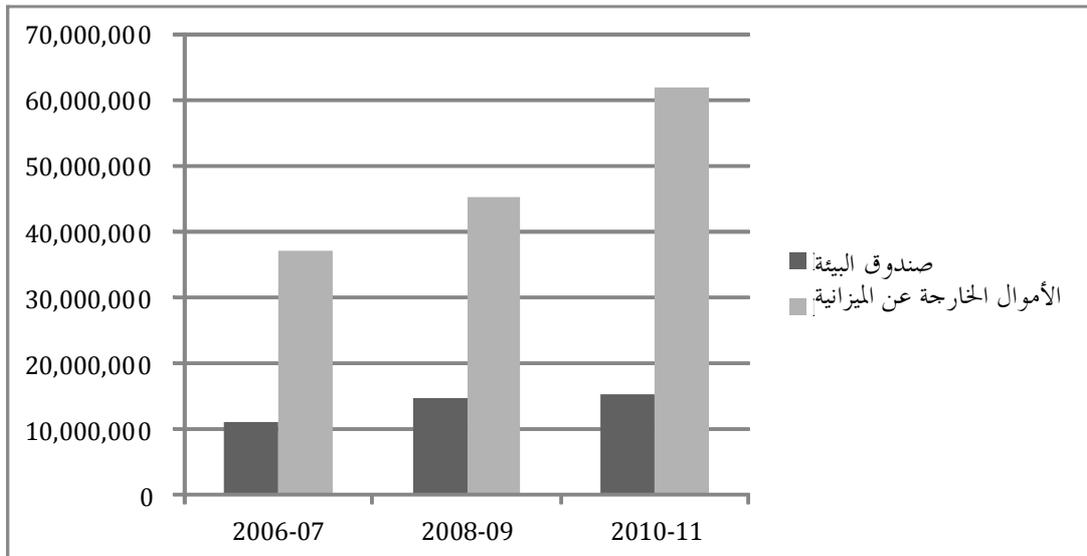
المخصصات الخارجة عن الميزانية للمكاتب الإقليمية (باستثناء تكاليف الموظفين) (بدولارات الولايات المتحدة)

| النسبة المئوية للتغير | المجموع | المكتب الإقليمي لغرب آسيا | نيويورك | المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية | المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | المكتب الإقليمي لأوروبا | المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ | المكتب الإقليمي لأفريقيا | المكتب الإقليمي |
|-----------------------|------------|---------------------------|---------|----------------------------------|---|-------------------------|--|--------------------------|-----------------|
| - | ٣٧ ٢٠٣ ٥٤٢ | ٢ ٢٨٤ ٧٤٠ | صفر | ٥٤١ ٥٤٥ | ١١ ٦٣٦ ٦٨٩ | ٣ ١٠٤ ٩٣٩ | ٩ ١٩٤ ١٩٣ | ١٠ ٤٤١ ٤٣٦ | ٢٠٠٧-٢٠٠٦ |
| ٪٢٢ | ٤٥ ٢٧٦ ٦٠٥ | ٣ ٠٠٨ ٦٩٦ | ٦٩ ٨٠٧ | ٥٢٧ ٣٥٥ | ٩ ٦٧٣ ٥٠٩ | ٥ ٨١٣ ٣٣١ | ١١ ١٧٤ ٧٤٦ | ١٥ ٠٠٩ ١٦٣ | ٢٠٠٩-٢٠٠٨ |
| ٪٣٧ | ٦١ ٩٢٥ ٥٠٧ | ٥ ٦٨٠ ٤٠٣ | صفر | ١ ١١٦ ٨٥٤ | ١٧ ١٨٩ ٧٢٣ | ٤ ٩٩١ ٨٢٥ | ١٧ ٣٧٥ ٢٩٣ | ١٥ ٥٧١ ٤٠٩ | ٢٠١١-٢٠١٠ |

٤٥ - ويبين الشكل الخامس أن موارد صندوق البيئة والموارد الخارجة عن الميزانية (باستثناء تكاليف الموظفين) قد زادت كالتالي أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

الشكل الخامس

مجموع مخصصات صندوق البيئة والمخصصات الخارجة عن الميزانية للمكاتب الإقليمية (باستثناء تكاليف الموظفين) (بدولارات الولايات المتحدة)



٤٦ - ويبين الجدولان ٥ و٦ المخصصات المالية من صندوق البيئة والموارد الخارجة عن الميزانية حسب الشعب للمكاتب الإقليمية من أجل تنفيذ برنامج العمل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (باستثناء تكاليف الموظفين). وهذه الموارد، المكتملة لكثير من الأموال المخصصة للأنشطة على الصعيدين الإقليمي والقطري التي تديرها الشعب مركزياً، قد زادت بمرور الوقت.

الجدول ٥

مخصصات صندوق البيئة من الشعب للمكاتب الإقليمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١^(١)

| الشعبة | نيويورك | المكتب الإفريقي | المكتب الإفريقي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ | المكتب الإفريقي لأوروبا | المكتب الإفريقي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | المكتب الإفريقي لأمريكا الشمالية | المكتب الإفريقي لغرب آسيا | المجموع الكلي |
|---|---------|-----------------|--|-------------------------|---|----------------------------------|---------------------------|---------------|
| شعبة الاتصال والإعلام | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية | صفر | ٢٢ ٨٤٢ | ٤٥٥ ٠٩٩ | ١ ٨٢٥ ٧٧٥ | ٤١٧ ٣٠٤ | صفر | ٢٠ ٩٤٧ | ٢ ٧٤١ ٩٦٧ |
| شعبة تنفيذ السياسة العامة البيئية | صفر | ١ ٠٠٠ | صفر | صفر | ٨ ١٧٣ | صفر | صفر | ٩ ١٧٣ |
| شعبة الإنذار المبكر والتقييم | صفر | ٢٣٩ ٧٤١ | ١٦٠ ٩٢٢ | صفر | ٣٢٥ ٣٩٥ | ٧٩٢ ٣٧٠ | ١٧٨ ١٥١ | ١ ٦٩٦ ٥٧٨ |
| شعبة التعاون الإقليمي | ٨٧٩ ٧١٣ | ١ ٣٢٥ ٢٢٢ | ١ ٧٨٦ ٢٣١ | ٢ ٣٠٥ ١١٢ | ١ ٧٨٢ ٧٩٠ | ١ ٣٤٨ ٩٤٥ | ١ ١٩٠ ٣١٩ | ١٠ ٦١٨ ٣٣٣ |
| شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد | صفر | ٨٥ ٠٠٠ | ٥٠ ٨٥٠ | صفر | ١٠٠ ٦٨٨ | صفر | صفر | ٢٣٦ ٥٣٨ |
| المجموع الكلي | ٨٧٩ ٧١٣ | ١ ٦٧٣ ٨٠٥ | ٢ ٤٥٣ ١٠٢ | ٤ ١٣٠ ٨٨٧ | ٢ ٦٣٤ ٣٥٠ | ٢ ١٤١ ٣١٥ | ١ ٣٨٩ ٤١٧ | ١٥ ٣٠٢ ٥٨٩ |

الجدول ٦

المخصصات الخارجة عن الميزانية من الشعب للمكاتب الإقليمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

| الشعبة | نيويورك | المكتب الإفريقي | المكتب الإفريقي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ | المكتب الإفريقي لأوروبا | المكتب الإفريقي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | المكتب الإفريقي لأمريكا الشمالية | المكتب الإفريقي لغرب آسيا | المجموع الكلي |
|---|---------|-----------------|--|-------------------------|---|----------------------------------|---------------------------|---------------|
| شعبة الاتصال والإعلام | صفر | ٨٤ ٥٠٧ | ٢٧٢ ٧٨٥ | ٢٠٦ ٠٠٦ | ٨٠ ٩٩٤ | ٤٢٨ ٤٥٣ | صفر | ١ ٠٧٢ ٧٤٦ |
| شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية | صفر | صفر | ٤٢٢ ٥٣٥ | ٤٣٤ ٧٤٩ | ١ ١٨١ ٠٠٤ | صفر | صفر | ٢ ٠٣٨ ٢٨٩ |
| شعبة تنفيذ السياسة العامة البيئية | صفر | ٤٧٢ ٠٠٨ | ٤٠٧ ٠٢٣ | ٢٣ ٠٣٧ | ٢ ٢٧٦ ٤٢٦ | ٢٣٤ ٥٠٠ | ٩٩٥ ٠٣٨ | ٤ ٤٠٨ ٠٣٢ |
| شعبة الإنذار المبكر والتقييم | صفر | ١ ١٠٦ ٣٢٨ | ٢٣١ ٦٣١ | صفر | ٢٦١ ٦٠٨ | ٨٠ ٧٠٩ | صفر | ١ ٦٨٠ ٢٧٦ |
| شعبة التعاون الإقليمي | صفر | ٥ ١١٥ ٢٢٣ | ٥ ٠٥٨ ٦٥٩ | ٤ ٣١٣ ٠٣٣ | ٥ ٩٢٨ ٣٩٧ | ٣٧٣ ١٩٣ | ٤١٢ ٨٨٦ | ٢١ ٢٠١ ٣٩٠ |
| شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد | صفر | ٨ ٧٩٣ ٣٤٢ | ١٠ ٩٨٢ ٦٥٩ | ١٥ ٠٠٠ | ٧ ٤٦١ ٢٩٤ | صفر | ٤ ٢٧٢ ٤٧٩ | ٣١ ٥٢٤ ٧٧٤ |
| المجموع الكلي | صفر | ١٥ ٥٧١ ٤٠٩ | ١٧ ٣٧٥ ٢٩٣ | ٤ ٩٩١ ٨٢٥ | ١٧ ١٨٩ ٧٢٣ | ١ ١١٦ ٨٥٥ | ٥ ٦٨٠ ٤٠٣ | ٦١ ٩٢٥ ٥٠٧ |

(١) البيانات المعروضة هنا مستقاة من المخصصات الفرعية من الشعب للوحدات التنظيمية للمكاتب الإقليمية وقد لا تشمل المخصصات التي تقوم الشعب بتنفيذها مباشرة في المكاتب الإقليمية خارج نطاق المخصصات الفرعية للوحدات التنظيمية لتلك المكاتب. وتستند بيانات عام ٢٠١١ إلى معلومات أولية عن المخصصات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ولن تتاح الأرقام النهائية إلا بعد إقفال الحسابات المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

رابعاً - إمكانات المكاتب الإقليمية واحتياجاتها

ألف - الإمكانيات

٤٧ - إن الإنجازات التي حققتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً هي نتيجة جزئياً لتعزيز الكبير للمكاتب الإقليمية. وتبين النجاحات الموصوفة هنا اتجاهها إيجابياً نحو الاستجابة للاحتياجات القطرية عن طريق المنتديات الإقليمية والوطنية، وعن طريق التنفيذ الاستباقي للاستراتيجية المتوسطة الأجل. وبالنظر إلى هذه النجاحات وجد استعراض احتياجات المكاتب الإقليمية وإمكاناتها أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن يحقق المزيد عن طريق بذل جهود تعزيزية إضافية.

٤٨ - فبإمكان المكاتب الإقليمية أن تضيف مزيداً من القيمة على الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة عن طريق المزيد من المشاركة المباشرة والتعاونية في عملية التخطيط بحيث تعكس الاستراتيجية الجديدة أولويات واحتياجات المناطق الإقليمية. وعلاوة على ذلك، وضمن نطاق برنامج العمل، بإمكان المكاتب الإقليمية القيام بدور متزايد الأهمية في تيسير توفير حلول متكاملة، والاستفادة مما هو متاح من البرامج المتعددة من خبرة ومن خدمات ودعم لكي يستجيب برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتياجات الإقليمية والقطرية استجابة متسقة. وسيؤدي وجود برنامج عمل أكثر استجابة وتنسيقاً إلى تسريع وتيرة بناء القدرات ودعم التكنولوجيا على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعلى وجه الخصوص، تشير الخبرة المكتسبة حتى الآن إلى أن المكاتب الإقليمية بإمكانها أن تكون بالغة الفعالية في المجالات التالية:

(أ) توفير مدخلات تقييم بيئي من أجل عمليات وضع السياسة العامة والتخطيط على الصعيد الوطني؛

(ب) تعميم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر في عمليات وضع السياسة العامة والتخطيط والميزنة على الصعيد الوطني؛

(ج) تعزيز الإدارة البيئية الوطنية وتنسيق تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(د) تقديم بيان عملي عن طريق البرمجة المشتركة (كفاءة الموارد، وإدارة النظم الإيكولوجية، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحوكمة المياه الدولية، وما إلى ذلك).

٤٩ - وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة عن طريق المشاركة المباشرة في عمليات وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري وعن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين العالمي والإقليمي. واستناداً إلى هذه المشاركة في عمليات "الأداء الموحد"، تتاح للبرنامج فرصة لزيادة تعزيز ميزته الخاصة عن طريق وجوده الإقليمي في مجالات الإعلام والخبرة وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة بشأن القضايا البيئية العابرة للحدود؛ وتنسيق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ ومواصلة المشاركة المباشرة في عمليات إطارية مختارة، وتقديم الدعم لآليات التنسيق الإقليمية للمجموعة الإنمائية. وسوف يُستكشف الدور الذي يمكن أن تقوم به المكاتب الإقليمية في هذا الصدد.

٥٠ - وقد نجح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم الدعم والمشورة بينما كان يعمل مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومع غيره من المنتديات الإقليمية لمساعدتها على إيجاد اتساق على صعيد

السياسات العامة فيما يتعلق بالقضايا والعمليات الأساسية، وإيجاد توافق في الآراء بشأن تلك القضايا والعمليات. وبإمكان البرنامج، استناداً إلى هذه الأمثلة، أن يوسع نطاق دوره الاستشاري والداعم بحيث يتجه أيضاً إلى كيانات إقليمية ودون إقليمية أخرى للمساعدة على إيجاد توافق في الآراء وعلى صنع القرار في السياسة العامة البيئية.

٥١ - وقد أثبتت المكاتب الإقليمية بالفعل أنها الوجود ذو المصدقية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المناطق الإقليمية عن طريق دورها التمثيلي وبفضل الميزة التي يتمتع بها البرنامج في مجال وضع سياسة بيئية مستندة إلى العلم. وبإمكان البرنامج أن يضيف إلى هذا الأساس بتعزيز برامج الفرعية ومشاريعه التي تثبت قيمتها ويجري إثراؤها بتحليل سياسي إقليمي أكثر تعمقاً للتحديات البيئية تجرته المكاتب الإقليمية. وهذا سيحسن ملاءمة وفعالية دعم ومشاركة البرنامج على الصعيد القطري. ومن المفيد إجراء تحليل سياسي وإثبات إقليميين مماثلين أثناء إعداد منتجات البرنامج الأساسية من قبيل سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية، وأجزائها التحليلية الإقليمية، وما يتصل بها من منشورات إقليمية ووطنية وموضوعية متخصصة.

٥٢ - ويتاح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، استناداً إلى وجوده الإقليمي الفريد، مزيد من الإمكانيات لصياغة وتعظيم الشراكات في ساحات شتى، بما في ذلك مع الحكومات، والقطاع الخاص، والمجموعات الرئيسية الأخرى. وينبغي أن تعزز هذه الشراكات تعزيزاً استراتيجياً مهارات البرنامج الأساسية في مجالي العلم والسياسة العامة، وينبغي أن تفضي إلى زيادة حجم مشاريع البرنامج.

باء - الاحتياجات

٥٣ - استناداً إلى البيانات المقدمة هنا، وبالنظر إلى النجاحات القائمة والإمكانيات الإضافية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من الممكن أن توصف احتياجات المكاتب الإقليمية بصفة رئيسية من حيث الفرص المتاحة لها للقيام بدور قيادي أكبر في كفاءة ملاءمة واتساق مشاركة البرنامج على الصعيدين الإقليمي والقطري بالإضافة إلى القيام بدور داعم في تنفيذ برنامج العمل بكفاءة.

٥٤ - والتحسينات الملحوظة اللازمة تشمل تحقيق زيادة مستمرة في كفاءة المكاتب الإقليمية وفعاليتها. وهذا من شأنه أن يتضمن تعزيز الموارد البشرية والمالية، ليس فحسب من الناحية الكمية بل أيضاً من الناحية النوعية ومزيج المهارات من أجل تنسيق برنامج العمل وتنفيذه على نحو أفضل في المناطق الإقليمية.

خامساً - طريق المضي قُدماً

٥٥ - تستند التوصيات الواردة أدناه إلى الولاية التي تنص عليها الاستراتيجية المتوسطة الأجل والسياسة العامة للوجود الاستراتيجي، والإنجازات القائمة، وأحوال الموارد المالية والبشرية، وتحليل آخر لاحتياجات المكاتب الإقليمية وإمكاناتها. وهي تأخذ في الحسبان أيضاً العمليات الحالية المرتبطة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيز التنمية المستدامة والإدارة البيئية الدولية، واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية بعد سنة ٢٠١٥، وتعزيز البعد الإقليمي لعمل الأمم المتحدة والمنظمات والعمليات الدولية الأخرى في كل منطقة إقليمية على حدة.

٥٦ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسعى إلى وضع نموذج وإجراءات عمل واضحة من أجل مشاركته على الصعيدين الإقليمي والقطري تطبق في وضع وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل وبرامج العمل الجديدة. وينبغي أن يسعى النموذج والإجراءات إلى تعظيم الميزة النسبية الخاصة للمكاتب الإقليمية، من قبيل كفاءة التنسيق البرنامجي الأمثل من أجل التنفيذ المتكامل للبرامج الفرعية، والقيام بدور ميسر رئيسي في دعم البلدان في معالجة الأمور البيئية العابرة للحدود، وفي تقديم تقييمات علمية وتقييمات أخرى توجهها السياسة العامة، وفي المساعدة على تعزيز الإدارة البيئية الوطنية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند وضعه نموذجاً محسناً للعمل، أن يكون مدركاً تماماً لتوجيهات السياسة العامة بخصوص "الأداء الموحد"، وينبغي أن يواصل سعيه إلى إقامة شراكات استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٧ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل اتباع نهج تدريجي في تنفيذ السياسة العامة للوجود الاستراتيجي في حدود إمكانياته، وبخاصة إمكانياته من حيث الموارد المالية. وينبغي للبرنامج، استناداً إلى التحليلات الموصوفة هنا، أن يقوم بصياغة خطط قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لسد الثغرات في القدرات ولزيادة تعزيز كفاءة المكاتب الإقليمية وفعاليتها.